

الضبط الاستنادي وملفات الاستناد: دراسة استرجاعية لتجربة الجزائرية Authority control and Authority file a study restrospective in Algeria

بوشة رحمونة

أستاذة محاضرة أ

قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية

كلية كلية العلوم الإنسانية والعلوم

الإسلامية جامعة وهران 1

Bouchetarahmounadz31@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول: 2019/09/20

تاريخ الإرسال: 2019/08/08

ملخص

في إطار هذه الدراسة سوف نلقي نظرة عامة حول مفهوم وأسباب الضبط الاستنادي وملفات الاستناد والدور الذي تلعبه هذه التقنية أي الضبط الاستنادي في فعالية البحث مع ابراز المزايا التي يحققها الضبط الاستنادي لمستخدمي الفهارس سواء اليدوية أو الآلية. كما يهدف البحث إلى تأكيد على أهمية الضبط الاستنادي في المكتبات على المستوى العالمي والعربي والمنظور الجديد للمفهرس فيما يخص الضبط الاستنادي وذلك من خلال عرض التجارب العربية التي قامت بدور لا يستهان به في هذا مجال. ثم تطرق لبحث إلى التطورات التكنولوجية الهائلة فيما يخص تبادل التسجيلات الببليوغرافية والاستنادية عبر الاتصال المباشر وكيف أصبحت الفهارس الآلية في القرن الحادي والعشرون تشكل محور اهتمام المفهرسين عبر العالم في البيئة الالكترونية الجديدة. كما تشمل الدراسة إلى عرض تجربة الضبط الاستنادي بالجزائر بقيادة مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (CERIST) واهم مشاريعها التي كانت رائدة مع أوائل بداية مطلع الالفين وواحد كدراسة استرجاعية . الكلمات المفتاحية: ملفات الاستناد/ ضبط الاستناد/ التسجيلات الاستنادية/ التسجيلية الببليوغرافية / العمل الاستنادي/ المفهرس/ البيانات الاستنادية/ CERIST/ استرجاع المعلومات / الجزائر .

Abstract

This study shows us a general survey of the notion of file authority, and its role not only in library but also in documentary's centers. This file authority is a fundamental tool which insure the cohesion and the continue of catalogue.

The original of file authorities go back to the beginning of the centuries thinks to the library of the united states congress which developed the list of authoriti es subjects (L.C.S.H) (Library of Congress Subjects Heading).

Library of the university Laval, of Quebec has inspired of that list in order to constitute the (R.V.M). This latter inspired itself from the national libaray of France . The stuy consists to expose Algeria's experience in matter of file authority which were proposed by the (C.E.R.I.S t), under the supervision of Mr. Dahmane, in the case of the project of national system of information.

Finally, we propose a study concern the record authority of Algeriar.

Key Word :

File Authority / Record Authority/ Authority control/ Authority work / bibliographic recorders / catalogers / Authority data/Rvm/ Rameau/ L.C.S.H/ B.N.F/ Algeria / C.E.R.S.T/.

مقدمة :

في نهاية القرن التاسع عشر للميلاد برز الضبط الإستنادي كمبادرة أولى عند المفهرسين الأمريكيين، إذ كان عبارة عن معلومات تضاف إلى بطاقة الفهرس وذلك لمساعدة المفهرسين أنفسهم لتفادي الوقوع في فخ تشابه الأسماء والألقاب والتعدد اللفظي ... إلخ. هذه الأسباب إذن هي الإرهاصات الأولى التي دفعتهم على التحقيق أو الضبط الإستنادي وعند التطور الهائل لأوعية المعلومات زادت الضرورة إلى مثل هذا النشاط في الفهرسة والذي أصبح له أبعاد كثيرة وبالتالي تطور مع التطور العلمي للمعلومات والاتصالات.

وإذا عدنا إلى وضعية ملفات الإستناد في الجزائر غائب تطبيقها بمعنى أوضح غائب حتى مفهومها في أوساط الوثائقيين المكتبيين والمكلفين بعمليات معالجة الوثائق داخل مركز التوثيق، وحتى في أوساط الدارسين في مجال علم المكتبات والمعلومات. بحيث أصبحت الفهارس البيبليوغرافية، وبنوك المعلومات البيبليوغرافية تعتمد اعتمادا كلياً على الضبط الإستنادي باعتباره أحد المكملة المفهرسة.

ونظرا لقلّة مجهودات الجزائر في هذا المجال وبعض المجهودات التي بدلت التي كان ينقصها التنسيق والترابط مع بعضها البعض جعل من هذه التقنية لا تلقى غايتها بأكمل صورة، زيادة عن عدم خوض التجربة من طرف المؤسسة المؤهلة والجديرة بذلك ألا وهي المكتبة الوطنية. لهذا لجأ المركز الوطني للإعلام التقني والعلمي إلى خوض تجربة إنشاء وإعداد نماذج من ملفات استناد وطنية وذلك ضمن الأهداف التي سطرت لنظام الوطني للمعلومات والتي كانت من أهم أهدافه:

إنشاء قائمة معطيات لملفات الإستناد الوطنية وتشمل بالخصوص: أسماء مؤلفين، أشخاص وجماعات، أسماء مناطق جغرافية وعناوين دوريات... الخ وذلك بالحصول على قوائم رسمية من عدة جهات منها: الديوان الوطني للإحصاء، الديوان الوطني لحقوق التأليف والمكتبة الوطنية. وذلك بغية إنشاء هيئة وطنية لملفات الإستناد وبالتالي الإلمام بكل ما يخص الملفات البيبليوغرافية وملفات الإستناد ووضع نظام وطني للإستناد.

لذا قامت دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز الوطني للإعلام التقني والعلمي على عاتقها الإشراف على مشروعين الأول تمهيدي سنة 1993 والثاني تكميلي 1999 لأول مرة على مستوى القطر الوطني هذا ما نتج عنه قرص مضغوط لملفات استنادية جزائرية وكان ذلك سنة 2001. وفي هذا الإطار سنلقي نظرة عامة حول مفهوم وأسباب الضبط الإستنادي وملفات الإستناد والدور الذي تلعبه هذه التقنية "ضبط الإستناد" في فعالية البحث على المعلومة تفاديا للوقوع في عائق الصمت والضجيج في عملية البحث الوثائقي والتي طالما عان منها الباحثون والمستفيدون على حد سواء.

إشكالية البحث:

عرفت ملفات الإستناد ولازالت تعرف تطورا هائلا في بداية القرن الواحد والعشرين إذ أصبحت جزءا لا يتجزأ من النشاط الفهرسي لكل مكتبة، ومعيار الجودة لفهارسها المختلفة وقد صاحب تطورها تطور كفي في عملية الفهرسة في حد ذاتها وكذا الوسائل التكنولوجية والمنهجية كتركيبة مارك ومن بين أوجه هذا التطور ملفات الإستناد تفنين الضبط الإستنادي وتصميم التركيبة الخاصة به وهي مارك الإستنادية. (Marc Autorités).

لعله من المفيد لأغراض هذه الدراسة أن نبدأ بالتعريفات لأهم المصطلحات المتداولة في مجال الضبط الإستنادي لحدثة بعضها من ناحية ولقلة أو ندرة ما كتب عنها بالعربية من ناحية أخرى. ومن هنا أصبح العمل الإستنادي دعامة أساسية من الدعائم الضرورية لإنشاء نظام وطني للمعلومات.

إذ لا يعقل إطلاقا إيجاد نظام للمعلومات بدون عمل فهرسي وإستنادي مقنن قوامه المواصفات والمعايير المعتمدة من قبل (IFLA).

لهذا الغرض جاءت مبادرة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) في تصميم الأدوات المنهجية والفنية التي تمكن أي مكتبية من تصميم فهرسها وفقا للأنماط الدولية، بالرغم من هذه المبادرة الرائدة يجعلنا نتساءل هل إنجاز ملفات الإستناد ممكن في بيئات مكتبية نامية كما هو الشأن في معظم مكتبتنا في الجزائر حيث أن فقدان الممارسة الإستنادية بصفة عامة لهو انعكاس لاختلالات في المستويات عدة، وإذا كان هذا ممكنا فما يجب توفره لإيجاد ممارسة إستنادية سليمة، فطرحنا كاقترح لهذا الإشكال البيبليوغرافي تجربة المركز الوطني للإعلام العلمي والتقني CERIST كجانب من جوانب الدراسة زيادة عن جوانب أخرى سوف تذكر في منهجية البحث.

1.1 العمل الإسنادي:

هي الأنشطة اللازمة لإنشاء وصيانة واستخدام ملفات أو هي عملية تقدير شكل الاسم أو العنوان أو المفهوم الموضوعي الذي سيستخدم كرأس على التسجيلة الببليوغرافية، تقدير الإحالات اللازمة أو المطلوبة لذلك الشكل وتقدير علاقات هذا الرأس مع الرؤوس المعتمدة الأخرى¹.

2.1 الضبط الإسنادي:

الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة الخ. كرؤوس في ملف للسجلات الببليوغرافية بطريقة موحدة طول الوقت بالإضافة إلى صيانتها. وهي تتضمن ملف السجلات الإسنادية الذي يحتوي على الأشكال المعتمدة وإحالاتها، كما يتضمن آلية تحديث السجلات في حالة ملف التسجيلات المقروءة أليا وذلك بضمان ثبات الاستخدام طول الوقت².

3.1 بطاقة استناد:

وهي عبارة عن بطاقة تعطي الشكل الذي اختير لمدخل الفهرس، فإذا استخدم اسم في المدخل فإنها تعطي تاريخها باختيار. وأية تغيرات حدثت بالنسبة لأسمها. - بطاقة يذكر عليها رقم التصنيف الذي أعطى لموضوع من الموضوعات والمداخل الموضوعية التي أنشأت له في حالة الكشف المتسلسل يعمل مدخل منفصل لكل خطوة اتخذت لتحديد الرقم³.

4.1 ملفات الإسناد:

هو مجموعة من التسجيلات الإسنادية. ويشمل على الأشكال المنشأة للرؤوس المستخدمة في المؤسسات الفردية أو في مجموعات من المؤسسات المتصلة أو في شبكات من المؤسسات المتصلة أو غير المتصلة وتضم ملفات الإسناد الإحالات من الأشكال غير المعتمدة إلى الأشكال المعتمدة

للرؤوس والروابط من الأشكال الأقدم إلى الأشكال الأحدث وهي قد تربط بين المصطلحات الأوسع والأضيق والأشكال المتصلة⁴.

إذ أن تألية هذا الأخير سمحت بتسيير الفعلي للملفات الإستناد لا تسمح فقط بضبط بنية المداخل ولتكليف الإحالات بحيث لديها أكثر من ذلك معلومات مختلفة لكي تسمح بالتعرف لمداخل الإستناد لتمكين إعادة استعمالها بصفة دائمة ومتواصلة في تسجيلات ثلاثة محاور أساسية من المعلومات⁵:

← - الصيغة المعتمدة Formes retenus

← - الصيغة غير المعتمدة Formes Rejetés

← - الصيغة المترابطة Formes associé

ملاحظات تمكننا من التعريف الشكل المعتمد وشرح العلاقات ما بين الشكل الغير معتمد والشكل المعتمد وإشارة إلى المصدر لجمع كل المعطيات، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون تحت رمز معين في ملفات الإستنادية المقروءة آليا.

ولهذا أوصى الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA منذ الستينات بضرورة بناء قوائم الإستناد خاص ببعض المداخل وهي: أسماء المؤلفين وأسماء الأماكن الجغرافية. مع كل بلد بناء هذه الأدوات التي تسمح بتأسيس نظام عالي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال لبرنامج الضبط البيبليوغرافي الدولي (CBU) وهي المسؤولية تعود إلى المكتبة الوطنية لكل بلد.

وهناك عدة صيغ نجدها في تسجيلة ملف الاستناد وهي بصفة عامة⁶:

- الصيغة المختارة أو المعتمدة

- الصيغة الممنوعة أو غير المعتمدة
- الصيغة المترابطة
- كما نجد أن هذه الصيغ الأخيرة يطلق عليها أو تسمى كذلك بـ:
- الصيغة المختارة
- الصيغة الممنوعة
- الصيغة المترابطة

وتعرف أيضا بـ: المدخل المعتمد والمدخل الغير معتمد ... الخ

ويعد ملف الإستناد أداة لضمان الاستقرار والثبات بين العناصر المتشابهة في التسجيلة البيليوغرافية، يساعد المستفيد في العثور على المعلومات بسرعة.

5.1 التسجيلة الإستنادية: الوحدة المطبوعة أو المقروءة أليا التي تسجل القرارات التي عملت أثناء سير العمل الإستنادي⁷.

وإذا أردنا تعريف البنية أو التسجيلة الإستنادية إذن هي عبارة عن قواعد التي تسمح لنا بسير المعطيات انطلاقا من مداخل التسجيلة البيليوغرافية. بحيث أن هذه الأخيرة هي عبارة عن المداخل التي تصف الوثيقة (كتب أو دوريات الخ) إذن هي التي تشكل تسجيلة الإستنادية، وبما أن التسجيلة البيليوغرافية هي عبارة عن بطاقة تعريف لكل وثيقة فإن التسجيلة الإستنادية تعد بطاقة تعريف لوحداث التي تمثلها التسجيلة البيليوغرافية، تسمى استنادية لأنها تجمع المعطيات التي يمكن أن تستند عليها وتعطي سلطة إذا أمكن القول على هذه المعطيات، سواء في الفهارس المحلية والوطنية أو العالمية وذلك حسب الحالات.

2- أسباب الضبط الإستنادي:

من أهم وأبرز الأسباب التي تحتاج إلى الضبط الإستنادي ما يلي:

- تغيير الأسماء أو شكل الأسماء واستخدام الأسماء المستعارة.
- تشابه اسم شخص مع اسم آخر (نفس اسم لشخصين).

هناك بعض أسماء الأسماء معقدة في عناصر المدخل بسبب الجنسية أو بسبب الاختلافات في الممارسات والتقاليد للبلاد المختلفة، أو بسبب التغيرات في اللغات المستخدمة في أعمال المؤلف. الهيئات قد تغير أسماءها، أو تدمج مع هيئات أخرى، أو تفضل عن هيئات أخرى أو تنقسم إلى أجزاء أو تتبعها فرعية أو تستخدم أسماء في أكثر من لغة واحدة.

• بعض عناوين الأعمال لا تبقى كما هي، وهي قد تترجم إلى لغات أخرى أو تصبح معروفة بعناوين أخرى.

- السلاسل قد تندمج أو تنقسم أو تتفرع، أو تختار نفس الاسم لسلسلة موجودة من قبل.
- بعض الموضوعات لها أسماء مختلفة، والبعض الآخر تتغير علاقاته ومعانيه.
- لا تتفق المصادر المرجعية في إدخال اسم معين تحت نفس العنصر وفي نفس الشكل والإكمال.
عد وتقنيات والقوائم غير دائمة وغير واضحة بطريقة تجعل كل الأشخاص يفسرونها بنفس الشكل.

وهكذا يتضح أن الحاجة إلى الضبط الإستنادي أساسية وضرورية، لإنجاز فهرس لوظائفه. إن الغرض من ملف أو ملفات الإستناد هو تقنين وضبط استخدام المكتبة للمداخل غير الموضوعية ورؤوس الموضوعات وما يلزمها من إحالات. بحيث أن هناك الكثير من المكتبات الصغيرة التي قد لا تقوم بإعداد ملفات استناد وإنما تستخدم فهارسها البطاقية وأدوات العمل لهذا الغرض.

وعادة ما نرتكز هذه المكتبات على ما تتلقاه من بطاقات أو بيانات من مكتبات كبيرة لها ملفات استنادية قوية وتنشئ المداخل بطريقة صحيحة والمناقصات إلى قد تتصادف أ تظهر والنتيجة من تغيرات في القواعد أو الأخطاء أو ما تشابه ذلك تعالج عندما توجد.

1.2 وظائف ودور الضبط الإستنادي:

من أهم أدوار ووظائف الضبط الإستنادي:

• تأمين نوع من التماسك والثبات في بنية الفهرس: وذلك بإبراز العلاقات بين أسماء ومواضيع تربط بينها صلات معينة (صيغة مختلفة للاسم الواحد، أسماء سابقة أو لاحقه).

• توثيق القرارات وضبطها حتى يتم التنسيق بين عمل المفهرسين وإضفاء صبغة موحدة على عملهم.

• اجتناب إدخال نفس المادة أكثر من مرة واحدة.

• مساعدة المفهرسين في اختيار الصيغة المناسبة للرأس.

إما بالرجوع إلى صيغة سبق اعتمادها.

أو بصياغتها على المنوال المتبع في بطاقة الإستناد كما يبرزه السياق وتدل عليه الأمثلة.

ومن ثم أسلوب التقديم والتأخير بجمع كل جوانب الموضوع الواحد أو كل أعمال المؤلف واحد معا وذلك باختيار الجزء الذي يتوقع أن يبحث القارئ رأسا للموضوع في الحالة الأولى وبالاعتماد على قواعد الفهرسة الوصفية التي تعتمد عليها المكتبة في الحالة الثانية، مع وضع الإحالات اللازمة في كلتا الحالتين⁸.

فبعض المكتبات مثلا تستخدم طريقة قلب الأسماء العربية لحديثة بينما يفضل البعض الآخر استخدامها كما ترد في صفحة العنوان.

وتنسج الإحالات بأصنافها نسيجا يربط مختلف المداخل يضيفي على الفهرس وحدته ويجعل منه نظاما متكامل الأجزاء مما يجعل إضافة مدخل أو حذف آخر أو تعديل ثالث عملية دقيقة تستوجب التثبت ومراجعة كل المداخل التي تربطها صلة ما بالمدخل المعني بالأمر لما قد يترتب عن هذه العملية من تأثير في بنية الفهرس وما يربط بين أجزائه من إحالات والمعلوم أن الإحالات نوعان هما⁹:

• أنظر: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة

مثلا: التلغراف. أنظر: البرق.

• أنظر: أيضا: وتحليل من صيغة مستخدمة إلى أخرى مستخدمة لما لهما من صلة

ببعضهما البعض. نحو:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

• أنظر أيضا: مكتب التربية الدولي.

- الأحوال الشخصية أنظر أيضا

الحضانة، الرضاعة، الزواج، الطلاق، النفقة.

يكون إحالة أنظر إحالة هابطة (كما في المثالين أعلاه) أو إحالة صاعدة كما في: حب الشباب أنظر أيضا الأمراض الجلدية أو إحالة متوازنة كما: في النسيج أنظر أيضا الغزل. كما يمكن أن تكون إحالات أنظر وإحالات أنظر عامة أي أنها لا تحيل إلى رؤوس محددة وإنما هي تشمل عديدة رؤوسا عديدة يطول حصرها وتسجيلها، نحو: إفريقيا أنظر أيضا تحت اسم كل دولة افريقية ومن البديهي أن تحقيق الاستنادي عمل دقيق يكلف كثيرا من العناء والوقت والمال، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحقق الاستنادي يكلف ما لا يقل عن 40% من تكاليف الفهرسة الأصلية للمادة كما أثبتت أن أغلبية المستفيدين لا يستخدمون الإحالات لصعوبة متابعتها في الفهارس البطاقية.

3- بداية ملفات الإستناد في الوطن العربي:

كانت بداية الاهتمام بمدخل المؤلفين العرب في عام 1959 حينما عقدت حلقة اليونسكو لتنمية المكتبات في البلاد العربية في بيروت 1959 حيث دعت إلى ضرورة الاهتمام بتثبيت مدخل المؤلفين العرب.

وبهذا قد تم إعداد من طرف دكتور محمد الشنيطي قائمة سنة 1961 بعنوان "مدخل المؤلفين العرب القدماء في 1215 هـ لكنها لم تلقى انتشار وتطبيقا في أوساط المكتبيين¹⁰. وبعدها مؤتمر الأول للإعداد البيليوغرافي الذي عقد في الرياض سنة 1973، ويوصي هذا المؤتمر بإعداد المدخل بالنسبة للأسماء العربية التي تشتهر بأحد أجزائها، وأن يكون الجزء المشهور هو المدخل.

وفي سنة 1975 انعقد المؤتمر الثاني في بغداد للإعداد البيليوغرافي وقد ولى المؤتمر اهتماما أكبر بالموضوعات الأخرى مثل التقنيين الدولي للوصف البيليوغرافي وإعداد قوائم رؤوس الموضوعات والأعمال البيليوغرافية.

وفي نفس السنة انعقد أول تجمع في الخرطوم عام 1975 يوصي باستخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال البليوغرافية في الوطن العربي وأوصى هذا التجمع بإعداد قائمة الاستناد (محسبة) للأسماء العربية.

كما تعاقبت إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الدكتور سعد هجرسي أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة على إتمام المرحلة الأولى من المشروع وتشمل بطاقة استناد لحوالي عشرة آلاف اسم من مختلف الأقطار العربية مع إحالات اللازمة، ونظرا إلى انتقال إدارة التوثيق والمعلومات للمنظمة إلى تونس فقد تخلت عن هذا المشروع ولم يستكمل حتى الآن.

في المؤتمر الثاني الذي انعقد في 3 - 12 ديسمبر 1977 للإعداد البليوغرافي للكتاب العربي في بغداد قدم الدكتور الهجرسي تقريرا عن الخطوات التي تمت في إعداد القائمة الموحدة لمداخل الأسماء العربية باستخدام الحاسب الإلكتروني.

وقد أجريت تجارب لتنفيذ المشروع بالتعاون مع مركز بحوث الحاسبات العلمية بجامعة القاهرة، حيث تم إدخال عينة تشمل على البيانات لحوالي 2000 مؤلف أجريت عليها العمليات المختلفة حسب النظام المقترح.

كما استطاعت المنظمة بالتعاون مع جمعية المكتبات المدرسية في مصر والمكتب الإقليمي لمكتبة الكونغرس بالقاهرة ومركز الحاسب العلمي بجامعة القاهرة أن ينتهي من المرحلة الأولى من مشروع قائمة الاستناد الموحدة لمداخل الأسماء العربية مع الإحالات، حيث تم إعداد المداخل المعيارية لحوالي عشرة آلاف اسم عربي من المؤلفين وغيرهم مع الإحالات اللازمة لها.

كما أن هذه المداخل والإحالات قد اختزنت على أشرطة ممغنطة بواسطة برنامج خاص أعده مركز الحاسب العلمي لجامعة القاهرة، وأصبحت هذه القائمة المحاسبة جاهزة لممارسة المرحلة التالية من المشروع.11

ثم عاد الاهتمام ببحث قضية مداخل الأسماء حينما عقد مؤتمر توحيد الفهرسة الكتاب العربي مغربا ومشرقا الذي انعقد ما بين 28 نوفمبر و1 ديسمبر 1984 برعاية المعهد الأعلى للتوثيق

بالجمعة التونسية حين أصدر مجموعة من التوصيات منها الفقرات الثالثة من التوصيات المتعلقة بقواعد الفهرسة الوصفية وكانت خاصة بمدخل الأسماء. 12

1.3. الأعمال المنجزة والمدخولات للضبط الاستنادي:

الأعمال التي قام بها بعض المؤلفين العرب في تحقيق ما يسمى بالمداخل المؤلفين للأسماء العربية.

2.3. مداخل المؤلفين العرب لمحمود الشنيطي وعبد المنعم فهبي:

العمل الذي قام به المؤلف عبارة عن 132 مؤلف عربيا قديما امتدت حياتهم في آخر القرن 18 ميلادي، إذا قام برصد كل قوائم المؤلفين من معجم المطبوعات العربية والعربية لسركيس 13، وكذلك كتب أخرى منها: كتاب الأعلام لزركلي، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان....

3.3. مداخل المؤلفين والأعلام العرب لناصر السويدان ومحسن العريبي:

هي عبارة عن قائمة تقارب التسعة آلاف اسم من فئات مختلفة، وقد حرص القائمان على العمل على اختيارا لشخصيات التي لها أهمية في مجال التأليف والكتابة في الميدان التاريخي والأدبي وغيرهم رجال الدين والعلم.

وقد اهتم كل من المؤلفين أن تشتمل القائمة أسماء الاشخاص الذي امتدت حياتهم بعد 1350هـ/1930م. باعتبار الأسماء قبل هذه الفترة لا تشكل صعوبة.

والغرض من هذه القائمة استخدامها كأداة عمل من قبل المفهرسين لتحديد الشكل والصيغة الذي يدخل بها الاسم العربي وتوحيد مداخل المؤلفين في فهرس المكتبة العربية. 14

4.3. قوائم الإستناد المنجزة مؤخرا؛ وزيادة عن الأعمال السابقة صدرت عدة قوائم عربية

تهدف إلى الضبط الإستنادي بالنسبة للأسماء وهي :

أ- القائمة التي أعدها كل من الدكتور محمد الشنيطي وعبد المنعم السيد فهي للأسماء العربية القديمة في 1800 م / 1215 هـ وهي تضم ما يزيد على 800 اسما قديما، وهي قائمة محدودة نسبيا، ولكنها هي التي فتحت الباب ونهت الأذهان إلى هذه الأعمال .

ب- القائمة التي أعدها فكري زكي الجزار، وأصدرتها مكتبة الملك فهد الوطنية في السنوات من 1991 إلى 1994، في أربعة مجلدات وهي تضم نحو 2500 اسما حتى 1215 هـ / 1800 م .

ج- القائمة التي أعدها كل من د. شعبان خليفة ومحمد العايدي في مجلدين كبيرين وصدرت 1996 . وهي تضم ما يقرب من 2500 اسما مات أصحابها في عام 1317 هـ / 1930 م

د. من ناحية أخرى نجد أن من إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . هـ . قائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة من إعداد محمود أحمد إتييم مطبوعة في 916 صفحة .

تأتي هذه القائمة استجابة للدعوات المتكررة التي ردها المفهرسون في المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي خلال العديد من الدورات والمؤتمرات، وقد بنيت هذه القائمة على أسس إعداد القوائم التي أقرتها المنظمة في ندوة الركائز الفنية المنعقدة في عمان - الأردن عام 1980م وعملت على تجنب الأخطاء ونقاط الضعف التي عانت منها القوائم الأخرى .

وبهذا يمكننا القول أن البيانات الأولى التي خاضها الباحثون العرب فيما يخص الضبط الإستانادي لأسماء المؤلفين العرب تعد البذور الأولى بانجازات القوائم الإستاناد العربية .

من خلال عرضنا لهذه الأعمال نبين أن هناك الكثيرين الذين بذلوا جهودا كثيرة في هذا الاتجاه أي الضبط الإستانادي إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية ربما لأنها جهود بذلت على المستوى الفردي وهذه الانفرادية إذ أمكننا القول لا تمكننا من الوصول إلى إعداد الأدوات أو القواعد أو التقنيات التي تقوم على أساسها العمليات الفنية إذ توقفنا عند كلمة أو مصطلح التقنيات نجد أنها تتناقض مع الرؤى والإجتهادات الفردية، وإن هذه الأخيرة مطلوبة ولكنها انصهرت في سبيكة واحدة، يستخدمها الجميع بعد ذلك كتشكيل متماسك .

إما أن تبقى الجهود المبدولة مشتتة وليست مركزة في اتجاه واحد سوف تؤدي إلى التضارب في الممارسة، إذ خيرت المكتبات العربية بين هذه القائمة أو تلك، وغالبا ما تحدث مناقشات كثيرة

لاختيار ما بين قوائم البلدان الغربية كقائمة كونغرس سيرز وغيرها من القوائم التي عرفت زواجا في العالم الغربي .

ونجد بعضها أي المكتبات مازال فيها التحقيق الإستنادي كعمل أو ممارسة في ميدان الفهرسة الوصفية أو كتقنية من أهم التقنيات المكتملة للفهرسة .

ومع هذا فإن أول ما يواجه الباحث في هذا المجال هو الشكوى من عدم توافق تقنين محكم وشامل، تقنين ومتفق عليه للفهرسة الموضوعية، مثلما توافر للفهرسة العربية وحدها، وإنما

أيضا من جانب المكتبات في البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.15

وخلافا لما وجد في البلدان العربية من تذبذبات في ممارسة الضبط الإستنادي للأسباب التي ذكرت آنفا نجد أن القسم العربي لدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية عرفت ممارسة للضبط الإستنادي في شكله التقليدي منذ الخمسينات وذلك لأنها تعمل بالتنسيق مع الكونغرس .

...مكتبة يافت التذكارية للجامعة الأمريكية لبيروت :

لقد بدأ القسم العربي بدائرة الفهرسة في مكتبة يافت التذكارية jafet mémorial Library

بأكرا في وضع الرؤوس موضوعات عربية جانبا إلى جنب مع رؤوس الموضوعات الإنجليزية معتمدا على قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكي Library of congres، وربما كان ذلك قبل الحرب العالمية الأولى كما استنتج من بعض سجلات المكتبة البطاقية والدفترية .

في أوائل الخمسينيات كان القسم العربي يعتمد لائحة مترجمة معا قائمة مكتبة الكونغرس كما يستفاد من مراجعة أرشيف دائرة الفهرسة للقيام بالضبط الإستنادي، في سنة 1974 أعد الدكتور يوسف خوري لائحة برؤوس الموضوعات العربية المستخدمة في هذه المكتبة، طبعت في خمسة مجلدات وكان يتم تحديثها خطيا ويدويا بشكل مستمر .

مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان قد أعيق عملية نشرها، قبل ذلك أصبح القسم يعد بطاقات استناد موضوعية ثنائية اللغة (العربية والإنجليزية، والإنجليزية عربية).

وبعد أن تم نقل البيانات الببليوغرافيا من الفهرس البطاقي العربي إلى قاعدة محسوبة في نظام Olib تعرف ب Libcat خلال عام 1997، بواسطة شركة logs المسؤولة على تسويق البرنامج المكتبي Olib وصيانتته في لبنان والعالم العربي .

وقام القسم العربي بدائرة الفهرسة بمراجعة شاملة لرؤوس الموضوعات المستخدمة تحقيقا وتنقيحا وتدقيقا وإضافة وحذفا بالاستناد إلى الطبعة الثانية والعشرين من قائمة مكتبة الكونغرس الأمريكية، بالإضافة إلى عدد من القوائم العربية المتاحة ومنها قائمة ابراهيم أحمد التي كانت باكورة القوائم العربية بحيث صدرت الطبعة الأولى 1958.

وقائمة جامعة الملك سعود بإشراف ناصر السويديان، سنة 1985 وقائمة محمود إتييم الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1995 بالإضافة إلى مكنز الجامعة الثلاثي اللغات الصادرة عن مركز التوثيق لجامعة الدول العربية 1983.

من مميزات هذه القائمة: 16

إنها قائمة فعلية مجربة، أي أنها تعطي عناوين موجودة فعلا في خزائن المكتبة الجامعية الأمريكية وليست قائمة نظرية بحثة.

إنها قائمة حية متحركة فهي تجاري التطور اللغوي والفكري والبحثي، كما لن تتوقف أو تموت، لأنها تستمد من مؤسسة عميقة الجذور ألا وهي قائمة كونقرس.

■ إنها قائمة ثنائية اللغة وهي تسند إلى قاعدة بيانات مكتبة الجامعة والي تزيده مجموعتها

عن نصف مليون كتاب مع الإضافة السنوية تقارب عشرين ألف.

■ بالإضافة إلى المصادر الالكترونية مما سيجعلها قريبا تضاعف جمعها الحقيقي عدة

مرات وهذه القائمة تتيح لمستخدميها الوصول إلى الموضوعات والعناوين الفعلية باللغات

الحية ولا سيما إنكليزية والفرنسية والألمانية .

إن فهرس المكتبة لرؤوس الموضوعات متاح للإطلاع على الموقع الواب وهو كالاتي

<http://WWW.aub.edu.LB/libries:>

5. التجربة الجزائرية في ميدان الضبط الاستنادي :

1.5. ملفات الإسناد في المكتبات الجزائرية :

من المعلوم أن بداية ملفات الاستناد كانت في مطلع القرن الماضي من قبل المكتبة الوطنية الأمريكية كونقرس التي عرفت زيادة فيما يخص هذه التقنية في مقدمتها قائمة رؤوس الموضوعات والتي أصدرت في شكلها النهائي قائمة استناد لرؤوس الموضوعات library of congress Subject heading – L.C.S.H والتي أخذت أو اقتبست بدورها من المكتبة الوطنية الكندية، وبالتالي أنشأ ما يسمى بقمة رؤوس الموضوعات الكندية: RVM والمكتبة الفرنسية BNF هي الأخرى أخذت من هذه الأخيرة.

أما على الصعيد العربي فإننا رصدنا عدة محاولات إلا أنها لم تصل الهدف المنشود لأنها لم تعتمد في دراستها إلا على الأسماء القديمة وليس الأسماء الحديثة أو المعاصرة التي لا تتوفر لها المصادر المرجعية الكافية. هذا فضلا عن أنها اتمتت هذه الدراسات على جميع الأسماء الجغرافية ورؤوس الموضوعات.

وخلاف لما وجد في البلدان العربية نجد أ الضبط الاستنادي كممارسة يومية في عملية الفهرسة لا وجود له في المكتبات الوطنية أو في الجزائر على الخصوص وذلك نتيجة إلى نقص التجربة والتأهيل العلمي والفني فيما يخص الضبط الاستنادي وبالتالي إلى غياب الأدوات التقنية لدى المهرسين الجزائريين زيادة على غياب المكتبة الوطنية لخوض تجربة الضبط الاستنادي.

كما يمكن إرجاعها إلى عدم خوض التجربة أو لعدم تعود القائمين على المكتبات لهذا النوع من التقنية التي تعد من أهم العوامل المكتملة للفهرسة، كما يمكن إرجاعها لسبب عدم وجود مختصين مؤهلين في المكتبات بالقدر الكافي داخل المراكز الوثائقية.

زيادة على أن الضبط الاستنادي ممارسة يومية من قبل المهرس الجزائري والذي يمكن إرجاعه إلى الوضع إذا أمكننا القول المتردي الذي تعيشه المكتبات والمكتبي على حد سواء باعتبار واقع المكتبة جزأ لا يتجزأ من لواقع العلمي والأكاديمي والثقافي في بلادنا .

من جهة ثانية يمكن أن يكون عمل المفهرس قائما على الإحالات إلا أننا نجد أن العمل الاستناد يرتكز أو يعتمد أو بالأحرى يستند إلى مصدر ومراجع ينبغي للمفهرس أن يرتكز عليها لأن هذه الوسائل غابا ما تكون مفقرة لتغية العمل الاستنادي.

وبالتالي تعجز أو تعرقل المفهرس في العمل الاستنادي وبالتالي غياب هذه الممارسة لها مبرراتها نظرا لافتقارها الببليوغرافي والموسوعي الذي يعيشه الإنتاج الفكري الجزائري .

وبالتالي تجمعت الأسباب لغياب أو نقص التحقيق أو الضبط الإستنادي في المكتبات الجزائرية ولى رأسها المكتبة الوطنية .

وإذا رجعنا إلى مهام المكتبة الوطنية فهي تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة الببليوغرافية، لقد حددت مسؤولية المراقبة والضبط الببليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقا من بناء قوائم الاستناد خاص بمدخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية، وعلى كل بلد إنشاء هذه القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الضبط الببليوغرافي الدولي CBU .

نظرا لغياب تجربة الضبط الإستنادي ببلادنا وذلك لأسباب ما إما أن تكون إدارية ونقص من جانب التأهيل العلمي أو أشياء أخرى غائب تبريرها وفي انتظار انطلاق عملية الضبط الإستنادي من قبل المكتبة الوطنية. هذه الأخيرة التي تعد من أهم مهامها الإلمام بالإنتاج الفكري الوطني إضافة إلى مراقبة الضبط الببليوغرافي مع التحقيق الاستنادي هذا الأخير الذي أصبح يعد ركيزة من ركائز الفهارس المكتبية وصيانتها.

2.5. ملفات الاستناد من مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST):

ولذلك أخذت دائرة البحث والتطور التابعة لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي على عاتقها ضرورة إنشاء ملفات الاستناد وطنية خاصة بالجزائر تحت إشراف الدكتور مجيد دحمان إذ رصدنا محاولات متكررة لتكريس هذه التقنية من خلال إشرافه على مشروعين مهمين إذا يعتبره إنطلاق أولى لضبط الاستناد في الجزائر .

الأول انطلق في سنة 1993م تحت رمز normel بعنوان ملفات الاستناد الوطنية إذ محور إشكالية وأهدافه كما يلي:

إشكالية : إن غياب وسائل الضبط (ملفات الاستناد) في المكتبات في الجزائر أوجب التفكير في ضرورة اقتراح وسيلة عمل لهذه المكتبات تكون على شكل دليل منهجي (يكون بمثابة الوسيلة المرجعية بالنسبة للفهرسة).

أما بالنسبة للتكشيف فيجب القيام بدراسة مقارنة لاختيار لغة التوثيق.

أهداف المشروع :

- 1- إعداد دليل منهجي يخص كيفية القيام بوضع ملفات الاستناد وطنية
 - 2- تعريف التركيبات Format لمعطيات الاستناد طبعا Unimarc للاستناد المداخل.
 - 3- دراسة الجانب المتعلق بالإعلام الآلي.
- إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج CDS/ISIS أو MINSIS وتسيير المعطيات مزدوجة اللغة (عربي – فرنسي).

وبالتالي يمكننا القول أن المشروع الأول كان عبارة عن محاولة بالإلمام والتجميع الجانب النظري والتقني وذلك بدراسة مختلف الأدلة أو الفهارس الأجنبية وذلك بجمع أو رصد الجانب المرجعي لهذه التجارب السيلوغرافيات وجميع المطبوعات بالإضافة إلى تقارير التريص التي أقيمت من طرف مختصين في مجال الإعلام التقني خارج الوطن وبالتالي الخروج بدليل منهجي وذلك بدراسة مقارنة بين التجربة الكندية RVM والتجربة الفرنسية مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات برنامج CDS/ISIS MINISIS وبالتالي تمحورت أهداف دراسة مشروع Normal I حول نقاط تالية:

- دراسة مختلف الأدلة والفهارس
- دراسة تركيبة Unimarc autorité
- دراسة التجربة الدولية

وبالتالي نستنتج من خلال المشروع الأول لسنة 1993 حتى بداية المشروع 1999 هي مرحلة التحكم التقني أما عن المشروع الثاني فيعد المرحلة الحسمية لتجسيد عملية الضبط الإستنادي كتجربة أولى وذلك بوضع نظام وطني للإستناد الببليوغرافيا وكانت آفاقه ما يلي:

- الإلمام بكل ما يخص الملفات الببليوغرافية وما فات الإستناد وضع وطني الإستناد خاص بالجزائر.

- التثبيت من منهجية خلق ملف الإستناد الجزائري لرؤوس الموضوعات في حالة: نموذج لملف الإستناد لرؤوس الموضوعات.
 - أسماء جغرافية.
 - أسماء للمؤلفين الأشخاص
 - أسماء الجماعات.
 - كتابة دفتر شروط لإنشاء هيئة مختصة في ملفات الإستناد الوطنية.
- وبعد المرور بمرحلة التحكم التقني والفني لعملية الضبط الإستنادي مع تقييم للجانب المعرفي والنظري لهذه التقنية وذلك بتكوين لجنة بحث تقنية على حسب نوعية ملفات الإستناد وذلك للانطلاق في الجانب التطبيقي للمشروع مع دراسة إمكانية وضع قاعدة معطيات يديرها برنامج WINISIS / CDS/ISIS يمكن من المعطيات حتى ولو كانت مزدوجة اللغة (عربي - فرنسا).
- ونتيجة لكل هذا خرج فريق البحث لدائرة البحث والتطوير التابع للمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي بإنتاج قرص مضغوط حول ملفات الإستناد لأول مرة في الجزائر إذا يحتوي هذا الأخير:
- 250: تسجيلية لأسماء جزائريين
 - 145: تسجيلية لأسماء مناطق جزافية
 - 15: تسجيلية حول جماعات collectivité
- بالإضافة إلى عدة تقارير ومدخلات تخص الملفات الإستنادية الوطنية إذا طرحت ونوقشت لأول مرة على الصعيد الوطني.
- ومن أهم المدخلات والتقارير التي قدمت من طرف الدكتور مجيد دحمان أو أحد أعضاء في مخبره. وهي كالتالي:
- مذكرة تقنية خاصة بمدخل رؤوس الموضوعات خاصة بالجزائر، مذكرة رقم 1 - 9 ص.
 - تقديم دراسة مقارنة على شكل دليل بين قائمة لرؤوس الموضوعات الفرنسية Rameau والكندية RVM مذكرة تقنية رقم 2 - 14 ص.
 - مداخلة في الأيام الدراسية حول التأليه والمعالجة التقنية للوثائق المكتبة الوطنية الجزائر. 1995 تحت عنوان: -ذ

- " L'apport des formats de données dans la mise en place d'un système national d'information bibliographique".
- مداخلة الأيام الدراسية لنظم المعلومات الجغرافية. وزارة التهيئة العمرانية الجزائرية 1998 تحت عنوان:
- " L'impact multidimensionnel des fichiers d'autorité géographiques "
- مداخلة في المؤتمر الوطني حول موضوع المناطق أو الأماكن: ذاكرة ومعرفة (CNPAA) المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخ الجزائر 2001 تحت عنوان:
- " L'entité toponymique et la problématique documentaire: une approche par les fichiers d'autorité".
- إنشاء دليل نموذجي خاص بتسيير ملفات الإستنادي لأسماء الأشخاص والجماعات وأسماء المناطق الجغرافية والعناوين المختصرة لدوريات.
- إنشاء نماذج لقاعدة معطيات خاصة بملفات إستنادية وذلك باستعمال برنامج Unimarv / autorités Winisis² CDS-ISIS et بالإضافة إلى تركيبية Unimarv / autorités.
- إذ تحتوي هذه الأخيرة على قرص مضغوط وللعلم أنتج لأول مرة في سنة 2000 ويتضمن ما يلي:
- 250 تسجيلة إستنادية لأسماء جزائرية.
- 145 تسجيلة إستنادية لأسماء مناطق جغرافية جزائرية.
- 15 تسجيلة إستنادية لأسماء جماعات.
- كما أعطى بادرة أولى لتنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993 تحت عنوان:
- " Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".
- بحيث نوقش وطرح لأول مرة قضية ملفات الإستناد في الجزائر بمناسبة تنظيم أول ملتقى وطني حول النظام الوطني للمعلومات لسنة 1993:
- " Système national d'information: état actuel et perspectives d'avenir ".

أما عن ما كتب أو نشر فيما يخص الضبط الإستنادي في الجزائر فإننا نرصد عدة مقالات نشرت في مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST¹⁷.

منها مقال فرييدة بن سعدي عضوة في فريق بحث د. دحمان مجيد حيث تعرضت الباحثة لطرح مشكل ملفات الإستناد في الجزائر وإشكالية ازدواجية اللغة في الجزائر فبأية لغة يمكن للمكلف بالتحقيق الإستنادي أن ينشأ ملف الإستناد، كما تعرضت إلى التجربة الكندية في مجال الضبط الإستنادي وكيف استطاعت أي "المكتبة الكندية" لإقتباس والأخذ من مكتبة الكونقرس وتكيفها مع المكتبات الكندية.

أما مقال: فتحية عيسى يحي: وكان محاولة لإلقاء الضوء على ضرورة إنشاء قائمة أو مجموعة من المداخل لرؤوس الموضوعات خاصة بالحرب التحريرية وذلك بالرجوع إلى القائمة الفرنسية لرؤوس الموضوعات: Rameau.

وقد تبين من خلال المقال أن مداخل رؤوس الموضوعات الفرنسية لا تغطي الحرب التحريرية إلى العموميات منها فقط.

وبالتالي توصلت صاحبة المقال إلى أن القوائم الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية لا تغطي الإحتياجات الوطنية وبالتالي أصبح من اللزوم على المهرسين الجزائريين وعلى رأسهم الباحثين إثراءها وتكيفها مع الواقع الجزائري.

كما نضيف أيضا مداخلة ألقاها السيد نبيل دروغ وثائقي بمركز الإعلام العلمي والتقني في إطار ملتقى نظم (لبنان) في سبتمبر 2001 تحت عنوان "التكشيف بالفرنسية / التكشيف بالعربية". ومداخلته كانت بعنوان "إشكالية التبي / تعديل الفهرس الإستنادي الموضوعي بالجزائر".

"Problématique de l'adoption / adaptation d'un fichier d'autorités matière en Algérie: cas de Cerist (Alger. Algérie)".

ونص المداخلة شمل عدة جوانب من منهجية إنشاء فهرس إستنادي موضوعي من العدم أو تبي فهرس موجود مع تقييم الفهارس المستعملة بدائرة الجمع والمعالجة التابعة لمركز الإعلام العلمي والتقني وهما: قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ورامو Rameau

المركز البحث في الإعلام العلمي والتقني
إنشاء ملفات الإستناد وطنية

مشروع 1999

تطوير ملفات الإستناد
البيولوجرافية
تحت إشراف: د. دحمان مجيد
حلي وحلي فريدة

أهداف المشروع:

- إحداث تناسق بين ملف البيولوجرافي و ملف الإستناد وبالتالي إنشاء هيئة أو هيكلية وطنية لملفات الإستناد.
- رصد الأعمال السابقة أو المنجزة فيما يخص ملفات الإستنادية وإنشاء نظام وظيفي للملفات الإستنادية.
- إنشاء واقتراح نماذج لملفات الإستناد لرؤوس الموضوعات.
- أسماء جغرافية (مناطق).
- أسماء الأعلام.
- أسماء الجماعات.

تحرير دفتر الشروط لإنشاء هيئة متخصصة في ملفات الإستناد.

← النتائج المرتقبة:

- 1- مصادقة حلي المنهجية لإنشاء فهرس موضوعي استنادي لأسماء جماعات.
- 2- تلخيص أو ملخص لمختلف أنواع ملفات الإستناد.
- 3- منهجية تقييم أسماء المناطق (مقارنة ما بين محصن جغرافي ومفهرس أو وثائق).

المرحلة 1999:1999: هي مرحلة التحكم التقني والمضمون أما مرحلة 1999 فهي مرحلة تطوير التوعية فقط وتعد نعمة لما سبق.

مشروع 1993 – 1999

Norme 1
الطلقت 1993
تحت إشراف:
د. دحمان مجيد

نظرا لغياب الوسائل التقنية فيما يخص ملفات الإستناد في المكتبات الوطنية الجزائر تتطلب الأمر اقتراح وائل حمل تقنية كإستناد أداة وصيغة تساعد الهيئات المهنية (حلي رأسهم المكتبة الوطنية).

← أهداف:

- إنشاء دليل منهجي لإنشاء ملفات الإستناد.
- إتخاذ تركيبة Unimar لإنشاء F.A.
- إتخاذ برمجية UNISIS بتسيير المعطيات الإستنادية.

← النتائج المحصل عليها:

- إنشاء قاعدة بيانات استنادية للجماعات الإقليمية مع دليل الإستعمال.
- تقييم أو تلخيص مختلف الملفات الاستنادية.
- منهجية التقييم لأسماء المناطق (مقارنة بين محصن الجغرافي والوثائقي 2000).

إنشاء وتطوير ملفات الإستناد في الجزائر

البدء من الصفر أي إنشاء ملفات من الأول علما بأن هذا يتطلب الوقت وإمكانات وقدرات علمية مؤهلة.

الإعتماد على ملفات موجودة مع إضافات حسب النطاق الوطني أو الخصوصيات الوطنية إلى جانب تعديلات حسب الضرورة كما فعلت المكتبة التونسية (ترجمة رامو) لبعض لرؤوس الموضوعات.

إنشاء ملفات الإستنادية



مزوجة اللغة

- ملفات الإستنادية بالعربية"
- ملفات الإستنادية بالفرنسية

وبما أن المركز أنشأ ملفات الإستناد وباللغة الفرنسية فقط. فقد وجب أن يكون مزدوج اللغة باعتبار أن الجزائر تعتمد في معاملتها اليومية وخصوصا على المستوى الأكاديمي اللغتين: الفرنسية والعربية.

1.2.5. مراحل مشاريع ملفات الإستناد في الجزائر:

تم إدراج هذه الملفات في إطار مشروع النظام الوطني للمعلومات الذي شرع العمل فيه سنة 1993 وقد مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى:

دراسة نظرية لملفات الإستناد ومختلف أنواعه، ثم الوقوف على التجارب الدولية في الميدان مثل التجربة الكندية والفرنسية وذلك بغية تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM الكندية ثم تليها المرحلة الثانية التي انطلقت مع بداية سنة 1999.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي:

- إيجاد نظام آلي يوظف لإنشاء قاعدة معطيات وقد اختير CDS/Isis.

- إيجاد تركيبة لوصف المعطيات الإستنادية عبر الكمبيوتر وقد اختيرت تركيبة Uni marc/Autorité وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر .
- اختيار نظام استنادي للرؤوس الموضوعات وقد اختيرت قائمة Laval بعد دراسة تقييمية لعدة نظم من بينها LCC/Rameau، وقائمة الدكتور محمد فتحي عبد الهادي لرؤوس الموضوعات العربية وذلك بتكييفها حسب الحقائق أو الخصائص الجزائرية ذات الطابع الإسلامي.

المرحلة الرابعة:

إنشاء قرص مضغوط حول ملفات الإستنادية، جزائرية في سنة 2000 لأول مرة. يحتوي على:

- 250 تسجيلة لأسماء جزائرية.

- 145 تسجيلة لأسماء مناطق جغرافية.

- 15 تسجيلة حول جماعات.

2.2.5. تقييم مرحلة 1993 – 1999:

يمكننا تقييم ملفات الإستناد انطلاقا من المشروعين 1993 – 1999 الذي تميزا بتواصل حلقتين مهمتين ألا وهما:

أولهما: تهيئة الجانب النظري والمنهجي للمشروع وذلك برصد المرحلة التجميعية للقوائم الإستنادية المتفق عليها عالميا وهي رامو الفرنسية وRVM المندية ثم تليها المرحلة الثانية وهي انطلقت مع بداية 1999.

السنة التي تمت المصادقة على منهجية المشروع وبالتالي تبني تركيبة unimarc للإستناد وإنشاء قاعدة معطيات للبيانات الإستنادية مع برمجة إنشاء CDS/ISIS وبالتالي وضع نظام وطني للإستناد خاص بالجزائر.

وبالتالي نجد أن المركز أخذ على عاتقه تهيئة الوسائل التقنية للقيام بإنشاء ملفات الإستناد على الصعيد الوطني وذلك بتوفير الوسائل التقنية، وبالتالي الحصول على قوائم رسمية للمؤسسات المختلفة واقتناء المراجع، ومن أهم هذه المؤسسات هي:

- المكتبة الوطنية (لأسماء المؤلفين).

- الديوان الوطني لحقوق التأليف (لأسماء المؤلفين).

- الديوان الوطني لإحصائيات (أسماء الأماكن الجغرافية).
- وزارة الداخلية (أسماء الأماكن الجغرافية والمناطق)
- المعهد الوطني للخرائط.

أما عن الجانب التقني والمعرفي للضبط الاستنادي قد تم إنجازه وضبطه كتقنية ينبغي للقائمين عليها تكييفها وتجسيدها في الواقع الجزائري وبالتالي إدماجها وغرسها في المكتبات الجزائرية وذلك لأن الوسائل التقنية قد توفرت لإرشاد القائمين على المكتبات، باعتبار أن ملفات الإستناد تنشأ من الرصيد نفسه وذلك لتبرير العمل الاستنادي، لأن هذه الأخيرة أي العمل الاستنادي يتركز في جميع الاحيان أو في معظمها على المصادر والمراجع لتوضيح بعض المعطيات التي تخص بعض المداخل كمدخل التبصرة والذي غالبا ما يعتمد لتقديم تعريفات وشروحات تستلزم الاستناد على البيليوغرافيا منها قواميس، ومعاجم أو كل مصدر أو مرجع يمكن أن يخدم تلك التبصرة، وذلك بغية توضيح الغرض المطلوب، وبالتالي تقييد كل هذه المصادر والمراجع في مدخل المصادر، هذا الأخير يعتمد فيه على ذكر كل المصادر التي استند إليها الم فهرس في عمله الاستنادي .

- إلا أننا نجد أن هناك نقص في المصادر المرجعية الجزائرية كيبيليوغرافية وطنية، معاجم وقواميس لأعلام جزائرية أو موسوعات خاصة بالجزائر يمكن أن تساعد الم فهرس للاعتماد عليها لإنشاء ملفات إستناد جزائري خاصة أن بلدنا تعرف تنوعا واختلافا فيما بعض المصطلحات سواء كانت أسماء إعلام أو مناطق جغرافية وإقليمية أو حتى فيما يحص جماعات على مختلف أشكالها خصوصا إذا نظرنا إلى الجانب التاريخي الذي تزخر به الجزائر إذ نلاحظ مثلا منذ 1962م نجد أن هناك ثراء وتنوع وتغير متزايد ومستمر في مختلف المجالات وخصوصا الجانب السياسي وبالتالي ينعكس على الجانب البيليوغرافي وهذا ما يؤدي إلى إلزامية الضبط الاستنادي الذي عرف انتشارا واسعا للعالم المتقدم والي أصبح حلقة مهمة من حلقات الفهرس الوصفية على حد سواء.

- في إطار تطوير الشبكة الوطنية للمعلومات التي تقوم على أساس وضع وسائل والأدوات المتقنة، لجأ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST إلى الاهتمام بمشروع يخص ملف الإستناد بالجزائر ويتمثل هذا المشروع في وضع دليل علمي يغطي طريقة إنشاء عدة أنواع من ملفات الإستناد وأهدافها:

- أسماء المؤلفين الجزائريين.

- أسماء الهيئات الجزائرية
- أسماء الأماكن الجغرافية.

أما الجانب الموضوعي والمقصود به قوائم رؤوس الموضوعات لقد تمكن مخبر البحث تحت إشراف الدكتور دحمان مجيد من اللجوء إلى بعض القوائم العلمية لرؤوس الموضوعات منها الأمريكية L.C.S.H والكندية R.V.M والفرنسية RAMEAU وعليه يمكن الإعتماد على هذه الأخيرة وذلك بتكييفها حسب الحقائق التاريخية "السياسية" الثقافية وغيرها من المجالات الخاصة بطابع جزائري، إذ من المستحيل أن نجد أي قائمة عالمية مهما كانت شهرتها تلائم الواقع أو الخصوصية الجزائرية.

وهذا ما يخص ملفات الإستناد في الجزائر أما إذا أردنا إلقاء نظرة لما قام به التونسيون نجد أن استجدوا بترجمة رامو وذلك حسب المداخلة التي قدمت في ملتقى بيروت 2001-29-28 حول التكتشف وقد جاء فيها كملخص ما يلي¹⁸:

تستعرض هذه الدراسة قوائم رؤوس الموضوعات ولغات التصنيف المستخدمة في المكتبات مثل: دار الكتب الوطنية، ونلاحظ مدى عدم قدرتها على التكتشف المناسب مقارنة رؤوس الموضوعات الموسوعية الألفبائية¹⁹ الموحدة رامو Rameau التي أظهرت نتائج هذا بالرغم من بعض النقائص الظرفية التي برزت عندما تم استخدامها في المجال التاريخي. وقد أولينا تضيف صاحبة المقال اهتماما خاصة عند تكتشف وثائق باللغة العربية لإمكانية استخدام قائمة رامو في طبعة عربية مع إضافة المصطلحات التي يقترحها المستخدمون (القائمة رامو) التي تهتم الوطن العربي والأمر الذي يساعد على تبادل المعلومات بسهولة عبر شبكة المكتبات.

5.6.4. آفاق مركز البحث في الإعلام التقني والعلمي في مجال ملفات الإستناد:

من بين المشاريع المستقبلية لمصلحة البحث والتطوير لمركز البحث في الإعلام التقني والعلمي Cerist بما يسمى الموزع Serveur على مستوى مركز للبحث في الإعلام التقني والعلمي وذلك في إطار

تطوير النظام الوطني للمعلومات، وبالتالي²⁰ لي تطوير مشروع FAMA وإعطائه بعد وطني وذلك يتبنى CERIST تطوير نماذج الملفات الإستناد وإدراجه في شبكة توزيع على مستوى التراب الوطني والذي يكون مقره المركز CERIST، وذلك لجعل كل المكتبات على المستوى الوطني للاشتراك في هذا المشروع الذي توضع فيه نماذج الملفات ومجمل الأدوات والمواصفات.

والتي تم التحكم فيه من الناحية التكنولوجية، والمنهجية، التنظيمية وذلك بإعطائها مواصفات متفق عليها عالميا، وذلك نماذج لمختلف الملفات منها على الخصوص:

ملف المؤلفين، ملف الجماعات، مناطق جغرافية، وأخيرا رؤوس الموضوعات لأن من مهام المخبر التابع لدائرة البحث هو تطوير النماذج وليس إنشاء ملفات، لأنها تبقى على عاتق المكتبات وعلى رأسها المكتبة الوطنية لأنها تعتبر الوكيل الأول فيما يخص المراقبة الببليوغرافية، لقد حددت مهام المراقبة والضبط الببليوغرافي لكل مكتبة وطنية وذلك انطلاقا من بناء قوائم الإستناد خاصة بمدخل أسماء المؤلفين وأسماء المناطق الجغرافية ويبقى على كل بلد إلزامية إنشاء هذه القوائم التي تسمح بتأسيس النظام العالمي للضبط في مجال المداخل كما هو الحال بالنسبة لبرامج الضبط الببليوغرافي.

لأن نظام Fama الذي أشرف عليه د. دحمان وفريق البحث التابع له هو تطوير نماذج ملفات الإستناد لمساعدة المكتبات أو يمكننا القول أو لجعل حلقة الوصل بين المخبر والمكتبات أو مراكز التوثيق على رأسها المكتبة الوطنية على اختيار أشكال المداخل بكل مختلف أنواعها وعلى رأسها مداخل الأسماء بطريقة موحدة، وذلك للتقليل من التكاليف في حالة ما تبنت أي مكتبة على مستوى القطر الوطني الضبط الإستنادي، وذلك بإنشاء هذه الملفات بغية المساعدة في إعداد أشكال المداخل في الببليوغرافية الوطنية بطريقة موحدة واعتماد قوائم مشتركة للتحقيق الإستنادي أو على القوائم المشتركة للجاهزة للاستخدام الآلي كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات التي تصدرها أمهات المكتبات مثل: الكونفرس والتي تعتمد هذه المنتوجات كسند للتحقيق أو الضبط الإستنادي من صيغ أسماء الأعلام والهيئات والمواضيع حتى لا يتبعثر ما ينبغي تجميعه من

مواد وتسمى هذه الأدوات قوائم الإستناد، فهي إذن أوعية تدرج أشكال رسم الأسماء الشخصية والمعنوية ورؤوس الموضوعات ... الخ.

ولا تتم هذه الأشكال بطريقة اعتباطية أو على أساس جهود فردية منعزلة أو على معلومات عامة والتي قد لا تفي بالغرض المطلوب وإنما هي تقوم على أساس قواعد وتعليمات مضبوطة قائمة بذاتها.

من المعلوم أن تطور المعايير والتقنيات البيبليوغرافية التي تزامنت من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع نمو الشبكات والخدمات البيبليوغرافية في كل هذه العوامل أدت إلى تطور الفهارس الآلية وخصوصا في البحث في الاتصال المباشر أو ما يسمى بالبحث عبر موقع الواب.

ومن الأسباب كذلك التي أدت إلى نمو هذا النشاط الإستنادي هو نمو هذه الفهارس وتنوعها وبالتالي توفيرها بشكل أسرع للمعلومات البيبليوغرافية.

هذا ما تزعم القيام به كمشروع مستقبلي لمركز الإعلام التقني والعلمي وهو توفير كل ما أنشأت من نماذج على موقع الواب والذي سوف يكون من أهم آفاق مشروع دائرة البحث والتطوير التابعة للمركز فيما يخص ملفات الإستناد في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال عرضنا لمجموعة الأعمال التي قدمت كطروحات لحل مشاكل أو طرح اقتراحات لأجل تطوير تقنيات الضبط الاسنادي، وكذلك من خلال دراستنا المتواضعة لهذا الموضوع وجدنا أن بدايتها في البلاد العربية كانت بداية لا يستهان بها، إذ نجد أول عمل قدم يعود إلى سنة 1961 من قبل الاستنادين " محمود الشنيطي "

و" عبد المنعم فهمي " حيث أصدرنا هذين الآخرين قائمة لمدخل رؤوس الأعلام العربية إلا أنها لم تنتشر في أوساط المكتبات كما أنها لم تستخدم كأداة للعمل، ولم تقف الأعمال عند هذه القائمة فقط بل وجدت هناك عدة أعمال قام بها عدة باحثين في التخصص إلا أنها لم تلقى المستوى المطلوب رغم المجهودات التي بدل على المستوى الفردي وإن هذه الانفرادية لا تؤدي في أي حال من الأحوال إلى أدوات وقواعد مقننة تقوم على أساس تقني متفق عليه.

إن القوائم التي كانت تعتمد عليها ولفترة طويلة، المكتبات ومراكز المعلومات العربية لم تكن عربية بحثة بل كانت في أغلبها ترجمة أو تعريب مختصر أو مبتور لقوائم أجنبية وأبرزها القائمة الأمريكية L.C.S.H. ورغم اعتماد قوائم أجنبية وترجمتها إلا أنها تبقى رغم هذه ناقصة نظرا لاختلاف العامل التاريخي، الديني والثقافي... الخ

وبالتالي سواء اقتبست قوائم المداخل أو أنجزت ولم تلقى هذه الأخيرة تطبيقا ولا انتشارا ولا سيما في أوساط المكتبيين لأنها لم تعتمد على مقاييس مقننة عكس ما يوجد في البلاد الغربية، فنجد أن معظم الأعمال والبحوث تخص تقنيات الفهرسة وعلى رأسها الضبط الاستنادي ينجز في إطار مقنن وموحد وذلك بتحديد الشكل المعياري تحت إشراف هيئات وطنية مختصة كمخبر بحث تابع للمركز الوطني في الإعلام التقني والعلمي (CERIST) كمركز خبرة وتقنيات والمكتبة الوطنية كمركز ينشأ ملفات الاستناد، مستفيدا طبعاً من خبرة CERIST لتصبح أي المكتبة الوطنية باعتبارها وكالة بيليوغرافية بدورها مركز خبرة بالنسبة للمكتبات الأخرى، زيادة على ذلك نجد أن الدول الغربية غالباً ما تتجمع في اشتراك عدة مشاريع تهتم بالخدمات الإستنادية وذلك من أجل تقسيم الجهود وبالتالي تسهيل تبادل الخبرات التقنية في ما بينها، إذ غالباً ما تخرج بعدة برامج وتوصيات أبرزها التبادل الدولي لملفات الإستناد وإنشاء ما يسمى بالرقم الدولي للتسجيلة الإستنادية (ISAD)

رقم الإستناد يسمح بالتعرف على أي مؤلف عبر العالم كما هو الحال بالنسبة للكاتب ISBN وذلك لغرض التبادل على المستوى الدولي والعالمي أما على المستوى الوطني فإننا نجد أن العمل الإستنادي يعد في خطواته الأولى بحيث أن عمليات الضبط الإستنادي انطلقت عبر المشاريع التي تبناها المركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني إذ تكلفت دائرة البحث والتطوير بهذا المشروع على مستوى المركز.

ومن هنا يتضح أن التجربة تعد في خطواتها الأولى، ولذا يستلزم عدة مجهودات من مختلف القطاعات لتطوير وتوسيع العمل الإستنادي ولذا يجب أن نتوصل إلى قواعد ملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار أشكال المداخل وهي القواعد التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأسماء العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة مع مراعاة الطبيعة التاريخية، دينية وثقافية. ومن هنا نقترح:

(1) إنشاء وحفظ ملفات الاستناد سواء لأسماء الأعلام أو لرؤوس الموضوعات يستلزم أن تقوم به هيئة تتوفر لديها مجموعة كبيرة من أوعية المعلومات وتتوفر لديها الإمكانيات الفنية والبشرية والتجهيزات والحديثة الملائمة، ومن الأفضل أن تكون المكتبة الوطنية أو أحد المراكز الببليوغرافية الوطنية تعمل تحت إشراف لجنة من الخبراء والمختصين.

(2) ينبغي أن يشمل الملف على رؤوس الأسماء التي تستخدم كمدخل مؤلفين مداخل رئيسية أو إضافية ومدخل رؤوس الموضوعات وهي تشمل:

- أسماء الأشخاص القديمة، الحديثة والمعاصرة على اختلاف أنواعها
- أسماء الهيئات الجزائرية على اختلاف أنواعها.
- الأسماء الجزائرية (التي تستخدم كمدخل).

من الممكن أن يتم العمل دفعة واحدة (أي البدء من الصفر) أو على شكل مراحل ومن الأفضل البدء بأسماء الأعلام الجزائرية مع مراعاة في إعداد التسجيلات الإستنادية وهو وجود أوعية المعلومات التي تفهرس أو بالأحرى تضبط وذلك لتبرير العمل أو الإعداد الإستنادي.

(3) توفير التجهيزات المادية والفكرية والمواصفات الببليوغرافية التي تحكم المحتوى الفكري للتسجيلات وذلك بتوفير شكل الاسم المختار والإحالات والأشكال الأخرى البديلة والمتصلة كما يجب إضافة المصادر التي يتم الرجوع إليها فيما يتعلق بالشكل المختار والإحالات.

(4) حفظ وصيانة ملف الإستناد وذلك لأن هذا الأخير يتمتع بالديناميكية، فهو ينمو مع مرور الوقت وحسب تقدم العمل الإستنادي ولذلك يجب تسهيل التصحيح وتحديث التسجيلات وإنشاء العلاقات التي تتيح حماية البيانات في الملف.

(5) إتاحة استخدام البيانات الإستنادية على الخط المباشر والمتصل بالحاسب الإلكتروني كمشروع مستقبلي الذي يتبناه المركز CERIST مستقبلا وذلك بإشراك المؤسسات الراغبة في ذلك أو توفره على شكل منتج، كما يمكن أيضا إتاحة الملف في أشكال أخرى معمول بها دوليا كشكل المطبوع أو الميكروفورمي والمقروء آليا.

الهوامش:

- محمد فتحي عبد الهادي. المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التصنيف، التكشيف، الضبط الإستنادي . القاهرة: مكتبة الغريب، 1993. ص 109.
- ² سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي . الموسوعة العربية: مصطلحات علوم المكتبة والمعلومات والحاسبات = Arabic encyclopedia of library information and compter terms . القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001. 245 ص.
- ³ نفس الموسوعة السابقة . ص 244.
- ⁴ محمد فتحي عبد الهادي. دراسات في الضبط البيبليوغرافي. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. 181 ص.
- ⁵ Beaudiquez Marcel. les fichiers d'autorité Bn-opale in ABF N°148, 3éme trimestre p90 –30
- ⁶ نفس المرجع ص 28.
- ⁷ محمد فتحي عبد الهادي. المعالجة الفنية لأوعية المعلومات: الفهرسة، التكشيف، الضبط الإستنادي . القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1993 . ص 109.
- ⁸ عبد العزيز عبيد. التحقيق الإستنادي: أسسه ومزلته في النظم المحسبة في مجلة المكتبات والمعلومات العربية - مج 6 ع 2 1985. ص: 48.
- ⁹ نفس المصدر . نفس الصفحة.
- ¹⁰ محمد فتحي عبد الهادي . دراسات في الضبط البيبليوغرافي – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. 180 ص.
- ¹¹ IFLA ou FIAB fondé en 1927. la fédération des associations des bibliothécaires
- ¹² Beaudiquez, marcel- les fichiers d'autorités Bn-opale in Bulletin d'information- A.B.F N°148- 3etrimètre 1990. p43
- Op cite. P: 95. ¹³
- ¹⁴ MARIA WITT .Fichier d'autorité : creation et utilization in BBF .T.41. N°2. – 1996. – P94
- ¹⁵ السويدان ناصر محمد . قوائم المداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية . في مجلة المكتبات والمعلومات العربية . مج 2، 1986 ص 53.
- ¹⁶ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . إدارة التوثيق والمعلومات. الحلقة الثاني للاستخدام الحساب الالكتروني في الأعمال البيبليوغرافية بالوطن العربي . الرياض 20-29 نوفمبر 1979: ورقة عمل .- القاهرة:(م.ع.ت.ع)1979.
- ¹⁷ السويدان ناصر محمد . قوائم المداخل الأسماء العربية: دراسة تحليلية .مج 2. 1985. ص:54.
- ¹⁸ معجم مطبوعات العربية والمعرية: جمعة ورتبة يوسف الياس سركيس. القاهرة مطبعة سركيس. 1928. 144 ص. وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمحة من ترجمتهم وذلك من ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 الموافقة ل1919هـ.

¹⁹ محمد فتحي عبد الهادي . الضبط أأستنادي للأسماء العربية في مجلة المكتبات والمعلومات العربية . مج6 ع ح .1985.

²⁰ محمد فتحي عبد الهادي. الفهرسة الموضوعية: رؤوس الموضوعات العربية . القاهرة: دار غريب للنشر، 2000. ص 31.

²¹ أحمد طالب . التكتشف بالعربية تجربة المكتبة الأمريكية في بيروت . المجلة المغاربية للتوثيق عدد 11، 2000 . ص 33

²² هي دورية نصف سنوية يصدرها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني إذ أنها تختص بنشر كل بحث أو تقرير يخص مجالات علم المعلومات ولعم المكتبات وتكنولوجيا المعلومات كما يمكن الإطلاع عليها في موقع الواب، ويشرف عليها د. مجيد دحمان. <http://WWW.CERIST.DZ/CERIST/RIST/RIST.htm>

²³ سلوي محمود. المجلة المغاربية للتوثيق 2001، عدد 11 ص 102.

²⁴ الألفبائية: هذا ما وجدناه في نص المقال كما نجده في كتابات عربية أخرى بمصطلح آخر هو الأبجدي.

²⁵ تصريح د. مجيد دحمان مدير دائرة البحث والتطوير CERIST